أحداث الأزمة الخليجية تؤثر سلباً على الأسواق الخليجية

«بيان للاستثمار»: 245 مليون دينار... خسائر بورصة الكويت في الجلسات الخمس الأخيرة

■ بنك «أوف أمريكا ميريل لينش» يؤكد أن الكويت تمتلك أقوى ميزانية عمومية بين دول مجلس التعاون

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار، أن الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة واصلت تاثيرها السلبي على بورصة الكويت وعلى اغلب أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام، فقد انهت مؤشرات السوق الكويتي تداولات أول أسابيع فترة النصف الثاني من العام المالي الجاري مسجلة خسائر واضحة على وقع تزايد الضغوط البيعية وعمليات التسييل المستمرة في السوق منذ حوالي شهر، إذ أدت موجة البيع تلك إلى تراجع العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة خلال هذه الفترة، ما أدى إلى انخفاض كافة مؤشرات السوق وعلى رأسها المؤشر السعري؛ وكان المؤشر السعري هو الأكثر خسارة بين مؤشرات السوق الثلاثة بنهاية الأسبوع المنقضي، إذ أنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 6,680.13 نقطة بتراجع نسبته 1.22 في المئة مقارنة مع إقفال الأسبوع الأخير من الشهر السابق، فيما أقفل المؤشر الوزني عند مستوى 397.21 نقطة بانخفاض نسبته 0.53 في المئة، في حين أغلق مؤشر كويت 15 عند مستوى 907.32 نقطة بخسارة نسبتها 0.31 في المئة.

الجدير بالذكر أنه منذ اندلاع الأزمة القطرية مطلع الشهر السابق وغالبية أسواق الأسهم الخليجية تشهد أداء سلبيا وخسائر متتابعة، وجاءت بورصة الكويت في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الخسائر المسجلة في الفترة منذ بداية الأزمة وحتى الآن، إذ كان المؤشر السعري هو الأكثر خسارة بعد مؤشري بورصة قطر وسوق مسقط للأوراق المالية، حيث سجل انخفاضا نسبته 2.19 في المئة خلال هذه الفترة، فيما وصلت نسبة خسارة مؤشر بورصة قطر إلى 10.09 في المئة، وبلغت نسبة تراجع مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية حوالي 5.68 في المئة، في حين بلغت نسبة خسائر سوق أبو ظبي للأوراق وبورصة البحرين المالية 1.93 في المئة و 1.65 في المئة على التوالي.

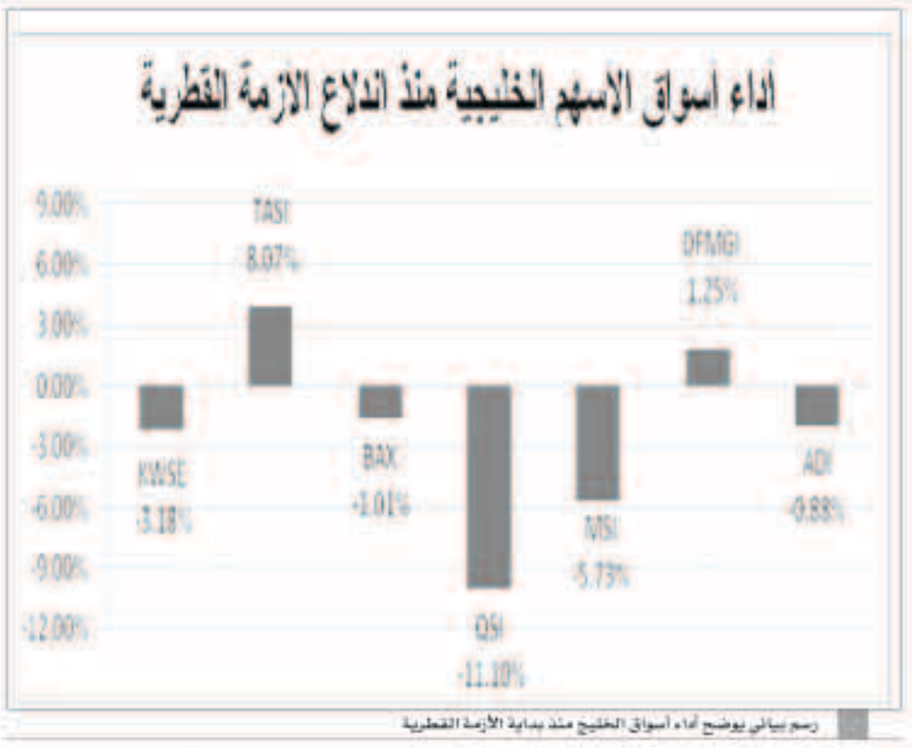

رسم بياني يوضح أداء أسواق الخليج منذ بداية الأزمة القطرية

أما السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي، فقد تمكنا من السير عكس التيار واستطاعا أن يقاوما التداعيات السلبية للأزمة السياسية التي تشهدها المنطقة، إذ تمكن مؤشريهما من تسجيل مكاسب بنسبة بلغت 3.99 في المئة و 1.78 في المئة على التوالي خلال الفترة منذ بداية الأزمة القطرية وحتى نهاية الأسبوع الماضي.

وتكبدت بورصة الكويت أكثر من 245 مليون دينار كويتي خسائر من قيمتها السوقية في الجلسات الخمس الأخيرة، حيث وصلت القيمة الرأسمالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.24 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 0.93 في المئة مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.48 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد تقلصت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق لتصل إلى 3.26 في المئة وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

على الصعيد الاقتصادي، أكد بنك «أوف أمريكا ميريل لينش» أن الكويت تمتلك أقوى ميزانية عمومية بين دول الخليج، معتمدة في ذلك على أصول أجنبية ضخمة تديرها الهيئة العامة للاستثمار وأغلبها استثمارات منخفضة المخاطر، وعلى الرغم من ذلك، فإن عجز الموازنة الحكومية يعتبر الأكبر خليجيا نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وأشار التقرير إلى أن الإصلاحات المالية تبقى ضرورة في ظل السياسات التي تتبعها الحكومة الكويتية بعدم الإعتماد على عائد الاستثمارات الخارجية للدولة، وذلك لتقليص العجز والحد من الاختلالات الهيكلية، مستهدفة خفض الاعتماد على إيرادات النفط التي تمثل قرابة 88 في المئة من إجمالي إيرادات الدولة بحسب الموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي.

ولا شك أن تقرير «بنك أوف أميريكا ميريل لينش» قد أشار إلى نقطة هامة وهي سياسة الحكومة الكويتية في عدم دخول عوائد الاستثمارات الخارجية في إيرادات الميزانية، ونحن بدورنا نطالب بضرورة إدخال هذه العوائد المتمثلة في الصندوق السيادي للدولة ضمن موارد الميزانية العامة، وذلك إسوة بما تعمل به معظم الدول في العالم، إذ سيؤدي ذلك إلى تغطية جزء لا بأس به من العجز الافتراضي المعلن وسيعطي مزيدا من الشفافية التي ستعمل بدورها على طمأنة المواطنين بشأن حسن أداء استثمارات الدولة الخارجية وعوائدها، كما أنه يجب على الحكومة الكويتية اتخاذ تدابير مناسبة وإجراءات سريعة وفعالة للحد من تنامي بند المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة، وتركيز هذه المصروفات على المشروعات الانتاجية التي تضيف إلى الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى تخفيض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وإفساح المجال له للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني، مما سيعمل على تقليص العجز المالي التي تسجله الميزانية العامة ومن ثم تحويل هذا العجز إلى فوائض مالية تستفيد منها الدولة حاضرا ومستقبلا.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد واصل السوق تسجيل الخسائر على إثر اشتداد الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة، والتي أثرت سلبا بشكل متباين على أسواق المنطقة ومنها بطبيعة الحال بورصة الكويت التي أنهت تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء، وقد وقع السوق تحت ضغوط من عمليات البيع التي طالت العديد من الأسهم في قطاعات مختلفة، لاسيما الأسهم الخاملة والصغيرة التي يتم تداولها بأسعار نقل عن قيمتها الاسمية والدفترية، وهو ما أثر بشكل واضح على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي كان الأكثر تسجيلا للخسائر مقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15.

ويشهد السوق هذه الفترة حالة من الحذر والترقب انتظارا لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري، تلك الفترة التي انتهت بنهاية شهر يونيو الماضي، وهو ما قد يدفع بعض المستثمرين للإحجام عن التعامل في السوق مؤقتا انتظارا للإعلان عن تلك النتائج بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في الفترة القادمة، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن هذه النتائج تباعا خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهد السوق في أولى جلسات الأسبوع تباينا واضحا في الأداء على صعيد مؤشراته الثلاثة، حيث شهد المؤشر السعري أداءً سلبياً دفعه إلى تسجيل خسائر قوية هي الأعلى منذ شهرين تقريبا، حيث انخفض بأكثر من 150 نقطة أي ما يوازي 2.22 في المئة من قيمته، فيما جاوره المؤشر الوزني إيضا في المنطقة الحمراء متراجعا بنسبة 0.42 في المئة، وهو ما جاء نتيجة التراجع الكبير الذي شهدته العديد من الأسهم الصغيرة، لاسيما تلك التي تعد من الأسهم الخاملة التي لم تشهد تداولات نشطة خلال الفترة السابقة، في حين أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الجلسة على ارتفاع بنسبة بلغت 0.55 في المئة، مدعوما من عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم الثقيلة والقيادية.

فيما أنهى السوق تداولات الجلسة التالية من الأسبوع الماضي مسجلا خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة نتيجة الضغوط البيعية التي تعرضت لها الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والثقيلة التي شهدت عمليات جني أرباح سريعة، مما دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء.

هذا وتمكن السوق من تسجيل مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة في جلسة منتصف الأسبوع، حيث استطاعت مؤشرات اسواق الثلاثة أن تعوض جزء يسير من خسائرها التي تكبدتها منذ بداية الأسبوع، وذلك بدعم من عمليات الشراء التي نفذت على العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع النفط والغاز الذي كان الأكثر نموا بين قطاعات السوق الاثنى عشرة. كما وشهدت جلسة يوم الأربعاء استمرار تحقيق السوق للارتفاع، إذ لقي الدعم من القوى الشرائية المتواصلة على الكثير من الأسهم المدرجة في البورصة وعلى رأسها الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك، بينما عادت مؤشرات البورصة الثلاثة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع إلى تباينها مجددا، حيث حقق المؤشر السعري نموا متواضعا لم تتعدى نسبته 0.14 في المئة فقط، فيما عاد المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى المنطقة الحمراء مجددا من خلال تسجيلهما لخسائر متباينة، الأمر الذي فاقم من تراجعهما على المستوى الأسبوعي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,680.13 نقطة، مسجلا انخفاضا نسبته 1.22 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعا نسبته 0.53 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 397.21 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 907.32 نقطة بتراجع نسبته 0.31 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 32.29 في المئة ليصل إلى 9.28 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 34.56 في المئة، ليبلغ 48.51 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 16.21 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 4.50 في المئة، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.52 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية، وتصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 5.75 في المئة منهيا تداولات الأسبوع عند 568.78 نقطة، تبعه قطاع التأمين الذي أقفل مؤشره عند 1,009.91 نقطة منخفضاً بنسبة 5.72 في المئة، وحل ثالثاً قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي نقص مؤشره بنسبة 3.13 في المئة مقفلاً عند 1,022.59 نقطة. أما اقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1,890.11 نقطة بتراجع نسبته 0.61 في المئة.

من ناحية أخرى، جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث اقفل مؤشره عند 1,718.45 نقطة مرتفعا بنسبة 7.06 في المئة، تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 4.41 في المئة بعد أن اغلق عند 1,011.55 نقطة، وجاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثالثة مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.14 في المئة بعد أن اغلق عند 661.83 نقطة.

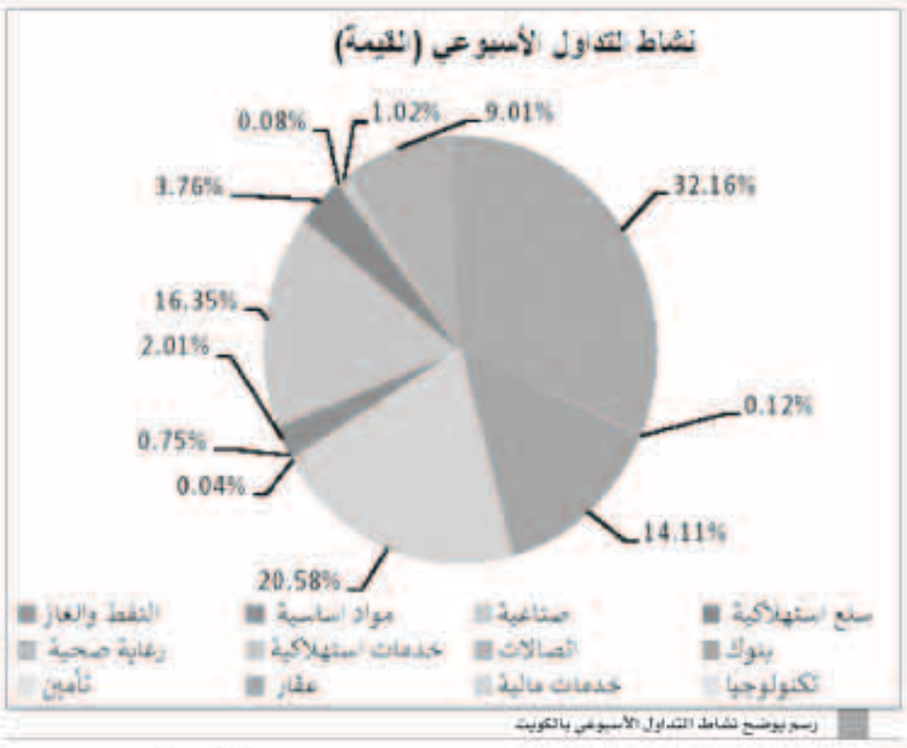

رسم يوضح نشاط التداول الأسبوعي بالكويت

■ عجز الموازنة الكويتية يعتبر الأكبر خليجياً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

تداولات القطاعات

شكل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 94.48 مليون سهم تقريبا شكلت 38.98 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شكل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 61.68 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 25.45 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شكل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.16 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 14.92 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.58 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 9.55 مليون د.ك. تقريباً.

مبيعات العقارات الفاخرة في دبي... تنتعش

النصف الأول يشهد انتعاش مبيعات العقارات الفاخرة في دبي

كشف تقرير نشره موقع «مانشن غلوبال» أن سوق العقارات الفاخرة في دبي انتعش في النصف الأول من العام في أعقاب سنوات من انخفاض الأسعار وركود المبيعات. وارتفع حجم مبيعات المجمعات الفخمة بنسبة 4 في المئة في الربع الثاني عن سابقه، وأكثر من 9 في المئة منذ الربع الثاني من العام الماضي، وفقا لتقرير نشرته شركة الوساطة العقارية بدبي «لوكس هابتيات».

ولامس حجم مبيعات العقارات الفاخرة 3.6 مليار درهم «980 مليون دولار» في الربع الثاني بزيادة من 3.4 مليار درهم «926 مليون دولار» في الربع الأول.

ويقول محللون في دبي إن السوق وصل إلى القاع وهو آخذ الآن في إظهار مؤشرات على التحسن. وأشار تقرير «لوكس هابتيات» إلى أن متوسط الأسعار الفاخرة نما للربع الثالث على التوالي، ملامسا 1,482 «403 دولارات» بين أبريل ويونيو من هذا العام.

وتعقيبا على ذلك قال جيسون هايز العضو المنتدب في لوكس هابيتات، إن الانتعاش في الأحجام والأسعار في الربع الثاني «يعكس الإيجابية واللغة المتجددة في السوق». كما أظهرت بيانات الربع الثاني اهتماما متزايدا في الفيلات، حيث لوحظ ارتفاع 7 في المئة في حجم التصرفات لفيلات العائلات الواحدة، رغم أن الشقق ما زالت تستأثر بالنصيب الأوفر من المبيعات.

وكانت أغلى فيلا بيعت في دبي في الربع الثاني بقيمة 90 مليون درهم «24.5 مليون دولار» في تلال الإمارات، فيما كانت ثاني أغلى فيلا بمبلغ 84 مليون درهم «22.9 مليون دولار» في النخلة.

مبادرات «بيتك» تؤكد دوره الرائد في المسؤولية الاجتماعية

«بيتك»

كرّم بيت التمويل الكويتي «بيتك» متطوعي قصر نايف الذين شاركوا فريق «بيتك» التطوعي بتوزيع وجبات افطار الصائم طيلة شهر رمضان المبارك، حيث تأتي هذه المبادرة التي دأب البنك على القيام بها سنويا، ضمن اطار المسؤولية الاجتماعية وتحفيز العمل التطوعي لا سيما بين الاطفال والشباب، وكذلك ضمن برنامجه الرمضاني «تواصل بالخير في شهر الخير 3»، الحافل بالفعاليات والانشطة التطوعية والمجتمعية المتنوعة.

وتؤكد مبادرة «بيتك» التزامه بتحمل اعباء المسؤولية الاجتماعية، وحرصه على تشجيع العمل التطوعي بما يعزز اواصر الصلة مع مختلف شرائح المجتمع.

ويزخر سجل «بيتك» بالمبادرات الاجتماعية والتطوعية المتنوعة بما فيها الصحية والرياضية والانسانية والتعليمية والبيئية وغيرها من المبادرات والمساهمات التي تؤكد دوره في دعم المجتمع بكل شرائحه ضمن رسالة ترسخ ريادة «بيتك» في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

ويلتزم «بيتك» بأداء رسالته الاجتماعية بشكل متواصل وبالطريقة المثلى من خلال التواجد بكل المناسبات والقيام بالدور الاجتماعي بمختلف اشكاله سواء كان مشاركة في انشطة اجتماعية ورعايات وتنظيم فعاليات وغيرها من الانشطة التي تخدم المجتمع وتحافظ على ريادة «بيتك» محليا وعالميا.

ومن جانبهم، ثمن المتطوعون تقدير «بيتك» لهم منوهين بأن مبادرة التكريم تشكل حافزا اكبر لبذل المزيد من الجهود في خدمة المجتمع والمشاركة في الاعمال والانشطة التطوعية.

السحب الرابع لحملة البطاقات

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بضعف قيمة مشترياتهم في السحب الرابع للحملة التسويقية الجديدة التي اطلقها لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية ومسبقة الدفع وبطاقات السحب الآلي، وزيادة القيمة المضافة للبطاقة، وتتضمن الحملة جوائز قيمة تصل قيمتها لغاية 50 الف دينار، عبارة عن ربح ضعف قيمة المشتريات نقدا لغاية 2000 دينار يوميا لمدة 120 يوما عند استخدام بطاقات «بيتك» لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: عمر عبدالله سعيد - فهد صالح الماص - خالد فارس العجمي - معاذ عبداللطيف المزيني - فاطمة محمد حيدر - نبيل محمد بورسلي - محمد عبدالعزيز الخضري.

وتتيح الحملة التي اطلقت تحت شعار «استرجع ضعف قيمة مشترياتك»، لعملاء «بيتك» الفرصة لربح ضعف قيمة مشترياتهم لغاية 2000 دينار، حيث تتيح كل عملية شراء محلية للعميل بقيمة 1 دينار فرصة للدخول في السحب اليومي، فيما تتيح كل عملية شراء بقيمة دينار واحد خارج الكويت للعميل 3 فرص للربح في السحب اليومي خلال فترة العرض لاسترجاع ضعف قيمة مشتريات العملاء لغاية 2000 دينار عند استخدام بطاقات «بيتك» السحب الآلي، والائتمانية ومسبقة الدفع، حيث يسري العرض على عمليات الشراء داخل وخارج الكويت عند استخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو مسبقة الدفع، وعلى عمليات الشراء خارج الكويت عند استخدام بطاقات «بيتك» للسحب الآلي. وتستمر الحملة لمدة 120 يوما بدءا من 16 مايو 2017.

وتؤكد الحملة حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، وتعكس حرصه على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية ومكانته الرائدة كأحد أكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء، وتساهم الحملة في ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز سمعة بطاقات «بيتك» واستخدامها محليا وعالميا.

وقد حصد «بيتك» العديد من الجوائز في مجال البطاقات المصرفية، الامر الذي يؤكد نجاحه وكفاءته بسوق البطاقات، والريادة والثقة التي يتمتع بها، فضلا عن الجودة والنوعية في بطاقاته التي تشهد نموا ملحوظا واقبالا كبيرا من العملاء لما لها من قيمة مضافة ومميزات متعددة تؤكد نجاح وكفاءة البنك بسوق البطاقات.

ويستمر «بيتك» بإطلاق حملاته التسويقية التي تهدف إلى تحقيق منظومة من الأهداف تخدم العملاء والسوق المحلي وتعزز من ريادته، بما يعزز الثقة التي يتمتع بها «بيتك» ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي متطلبات العملاء واحتياجاتهم.